

اليمن (حالة خاصة)

يبقى اليمن حالة خاصة للسنة السابعة على التوالي. استمرت الحرب الأهلية والأزمة الإنسانية في اليمن خلال الفترة المشمولة في التقرير، بينما أدت جائحة كوفيد-19 إلى الأزمة وزادت من عرقلة عمل الحكومة والمنظمات غير الحكومية. ازدادت صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالاتجار بالبشر في البلاد منذ مارس/ آذار 2015 بعد لجوء معظم حكومة الجمهورية اليمنية إلى الرياض في أعقاب سيطرة المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران على صنعاء، حيث فقدت الحكومة السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد. ورغم أن اتفاقية تقاسم السلطة بين حكومة الجمهورية اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي قد أعادت حكومة الجمهورية اليمنية إلى عاصمتها المؤقتة في عدن في ديسمبر/كانون الأول 2020، إلا أن تنفيذ الاتفاقية بقي غير مكتمل عند نهاية الفترة المشمولة في التقرير. علاوة على ذلك، فإن سيطرة الحوثيين الفعلية على الأراضي في شمال اليمن أعاقت الحكومة اليمنية من ممارسة سيطرتها على أجزاء كبيرة من البلاد أو مكافحة الاتجار بشكل مناسب أو جمع البيانات عن الاتجار خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أفادت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية بأن الفئات السكانية المستضعفة في اليمن كانت معرضة بشكل متزايد لخطر الاتجار بالبشر بسبب النزاع المسلح الذي طال أمده والاضطرابات المدنية وغياب القانون وتدهور الأوضاع الاقتصادية. استمرت القوات المسلحة اليمنية بتجنيد واستخدام الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. قد يكون العمال المهاجرون تعرضوا للعنف الشديد، وخاصة النساء والأطفال من القرن الأفريقي الذين ظلوا في اليمن أو وصلوا إليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبسبب عمليات إغلاق الحدود المتعلقة بالجائحة والقيود المفروضة على الحركة فقد تقطعت السبل بالعديد من المهاجرين الذين يسافرون عبر اليمن إلى دول الخليج وعلقوا في البلاد، مما زاد من مخاطر الاتجار بهم. ركزت المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي بقيت في اليمن بشكل أساسي على تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المحليين وافتقرت إلى الموارد والقدرات الكافية لجمع البيانات الموثوقة حول الاتجار بالبشر. واحتاجت الغالبية العظمى من اليمنيين إلى جميع أنواع المساعدة والخدمات الاجتماعية الأساسية، حيث انهارت البنية التحتية الوطنية.

جهود الحكومة

بسبب النزاع الذي طال أمده والوضع السياسي الهش، واجهت الحكومة تحديات صعبة لمكافحة الاتجار، بما في ذلك التهديدات الأمنية الداخلية الجسيمة والمؤسسات الضعيفة والفساد المنهجي والحرمان الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي والتفكك الاجتماعي والسيطرة المحدودة على الأراضي وضعف قدرات أجهزة إنفاذ القانون. رغم أن حكومة جمهورية اليمن لم تمارس سوى سيطرة اسمية على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وعلى مؤسسات الدولة الرسمية، إلا أن التقارير الحكومية المتزايدة تشير إلى بعض القدرة على معالجة الاتجار بالبشر، وإن كانت تلك القدرة محدودة. وقد أدى غياب قانون يجرم كافة أنواع الاتجار، فضلاً عن خلط الحكومة بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، إلى إعاقة جهود الحكومة الرامية إلى التحقيق مع مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر وملاحقتهم قضائياً. نُجِرم المادة 248 من قانون العقوبات العبودية وتعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات، وكانت هذه العقوبات صارمة بما يكفي، وأما فيما يتعلق بالاتجار بالجنس، فكانت تتناسب مع العقوبات المنصوص عليها في الجرائم الخطيرة الأخرى مثل

الاغتصاب. غير أن المادة 248 ركزت بشكل ضيق على الصفقات والتنقلات، وبالتالي لم تُجرّم العديد من أشكال العمل والاتجار بالجنس، حسبما هو محدد في القانون الدولي. تجرّم المادة 279 الاتجار بالأطفال لاستغلالهم جنسياً بموجب الأحكام الخاصة بالدعارة، وتنص على عقوبات تصل إلى السجن لمدة سبع سنوات، والتي يمكن زيادتها لتصل إلى السجن لمدة 15 سنة في الظروف المشددة، وكانت هذه العقوبات صارمة بما فيه الكفاية وتتناسب مع تلك المنصوص عليها في الجرائم الخطيرة الأخرى مثل الاغتصاب. تبنت الحكومة في العام 2014 مشروع قانون أحواله لاحقاً إلى البرلمان، وكان يهدف إلى مكافحة جميع أشكال الاتجار بالبشر وحماية الضحايا ومساعدتهم وخلق وعي مجتمعي بمخاطر الاتجار للحد من حدوث الجريمة وتعزيز التعاون الوطني.

على الرغم من تمتع الحكومة اليمنية ببعض الإشراف على نظام المحاكم الخاص بها، إلا أن الخبراء لاحظوا أنه بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بسبب النزاع والنقص الحاد في الموظفين والتحديات المالية والأمنية وضعف القدرة على إنفاذ القانون والطبيعة المجزأة للسلطة في عدة مناطق في اليمن لم تتمكن الحكومة من ضمان عمل المؤسسات القضائية بشكل كامل في جميع أنحاء البلاد خلال العام. ورغم هذه الصعوبات، وللمرة الأولى منذ عام 2010، أفادت الحكومة ببذل جهود للتحقيق مع متهمين بالاتجار ومقاضاتهم خلال العام. في فبراير/ شباط 2022، أُلقت السلطات القبض على رجلين بتهمة استغلال أنثى في الاتجار بالجنس، وأفادت الحكومة أنها أحالت القضية إلى السلطات القضائية، حيث ظلت القضية قيد المحاكمة في ختام الفترة المشمولة بالتقرير. أحضر أحد الجناة المزعومين امرأة ضحية إلى فندق بغرض ممارسة الجنس التجاري، فداهمت سلطات إنفاذ القانون غرفة الفندق واعتقلت الرجل واحتجزته على ذمة المحاكمة. أفادت الحكومة بأن الجاني الثاني تم اعتقاله بشكل منفصل لمشاركته في الجريمة. لم تبلغ الحكومة عن أي تحقيقات أو محاكمات أو إدانات لمسؤولين حكوميين يُزعم بأنهم متواطئون في جرائم الإتجار، ومع ذلك فقد ظل الفساد والتواطؤ الرسمي في جرائم الاتجار مصدر قلق كبير، بما في ذلك التجنيد المزعوم للأطفال واستخدامهم كجنود من قِبَل القوات المسلحة اليمنية، مما أعاق إجراءات إنفاذ القانون خلال العام. أفادت الحكومة بأنها تلقت تدريباً من إحدى المنظمات الدولية على منع التجنيد غير القانوني أو استخدام الجنود الأطفال وإعادة دمج الجنود الأطفال السابقين، لكنها لم تبلغ عما إذا كانت قد أجرت تدريباً على الاتجار لأي من المسؤولين الحكوميين أو قدمت الدعم للمنظمات غير الحكومية أو المنظمات الدولية التي ربما أجرت تدريباً على مكافحة الاتجار على مدار العام.

كما أن السلطات والمؤسسات الحكومية اليمنية التي أشرفت على تدفقات المهاجرين وقدمت الخدمات والحماية للمهاجرين وساعدت الفئات الضعيفة التي ربما تكون قد تفاعلت مع ضحايا الاتجار أظهرت الحد الأدنى من الأداء الوظيفي خلال العام. كانت قدرة الحكومة محدودة على تحديد وتوفير خدمات الحماية الكافية لضحايا الاتجار من بين الفئات الضعيفة، مثل النساء في تجارة الجنس والعمال المهاجرين، حيث كان بعضهم في طريقه إلى دول الخليج. ومع ذلك فقد أبغنت الحكومة خلال العام عن بعض الجهود لحماية ضحايا الاتجار المحتملين ممن تم التعرف عليهم والمهاجرين المعرضين للاتجار الذين تقطعت بهم السبل في اليمن بسبب القيود المفروضة على الحركة المرتبطة بالوباء خلال العام. أفادت الحكومة بأن الضحية الأنثى التي تم التعرف عليها كجزء من قضية الاتجار بالجنس المذكورة أعلاه قد أعيدت إلى أسرتها بعد تدخل الشرطة، ومع ذلك لم تبلغ الحكومة عما إذا تلقت الضحية خدمات الحماية. بالإضافة إلى ذلك، أفادت الحكومة بأنها تنسق مع إحدى المنظمات الدولية الممولة من حكومة أجنبية لمساعدة المهاجرين غير

الشرعيين المتوجهين إلى الخليج عبر تقديم المساعدة الطبية لهم وإحالتهم إلى المستشفيات خلال العام. ورغم وجود إجراءات تشغيلية قياسية رسمية للتعرف الاستباقي على ضحايا الاتجار، إلا أن الحكومة لم تبذل جهوداً لتنفيذ أو تدريب أجهزة إنفاذ القانون على هذه الإجراءات بسبب الاضطرابات التي طال أمدها، وبالتالي فإن بعض الضحايا المحتملين، كالنساء في تجارة الجنس والعمال المهاجرين والمهاجرين المستضعفين الذين يسافرون إلى الخليج عبر اليمن، ربما ظلوا مجهولي الهوية داخل نظام إنفاذ القانون. علاوة على ذلك لم تكن الحكومة قادرة على حث الضحايا على المساعدة في التحقيقات أو الملاحقات القضائية للمُتاجرين، ولم تكن قادرة مالياً على تقديم المساعدة لمواطنيها العائدين بعد تعرضهم للاتجار في الخارج.

لم تبذل الحكومة الجهود الكافية لمنع الاتجار خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب افتقارها الكبير إلى إمكانية الوصول ومحدودية القدرات، فضلاً عن استمرار الصراع. أنشأت الحكومة اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 46 لعام 2012، وكان من بين أعضائها محاورون حكوميون وغير حكوميين. أفادت الحكومة بأن اللجنة لم تتمكن من الاجتماع بسبب تدابير الحد من انتشار الجائحة والظروف غير المستقرة في البلاد وغياب مؤسسات الدولة العاملة، والحاجة إلى منح الأولوية للأزمة الإنسانية المتفاقمة. لا يزال مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار الذي بادرت به سابقاً وزارة حقوق الإنسان بالتنسيق مع إحدى المنظمات الدولية عالماً. تضمنت المسودة خطأً لزيادة الوعي وزيادة التعاون بين اليمن والدول المجاورة وتدريب المسؤولين على التعرف على الضحايا وإرساء الإجراءات لحماية الضحايا. لم توفر الحكومة لموظفيها الدبلوماسيين أي تدريب على مكافحة الاتجار بالبشر، ولم تبذل الجهود للحد من الطلب على أعمال الجنس التجاري.

استمرت كل من الميليشيات والقوات المتحالفة مع الحكومة في تجنيد الأطفال واستخدامهم بشكل غير قانوني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. منذ تصاعد النزاع المسلح في مارس/آذار 2015 أفادت منظمات حقوق الإنسان أن جميع أطراف النزاع واصلت تجنيدها غير القانوني للأطفال واستخدامهم كجنود. ومع ذلك فقد ظل توثيق مثل هذه الحالات يشكل تحدياً بسبب الحملات العسكرية المكثفة والتهديدات الأمنية ضد المراقبين والمجتمعات المعنية والقيود المستمرة على الوصول وموجات الإصابة المتزايدة بكوفيد-19. ونتيجة لقدرتها المحدودة والنزاع المستمر لم تنفذ الحكومة اليمنية خطة عمل الأمم المتحدة لعام 2014 لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، على الرغم من أنها واصلت الإعراب عن رغبتها بإعادة فتح النقاش حول التطبيق. في عام 2018 عقدت الحكومة اتفاقية مع الأمم المتحدة حول خارطة طريق لتنفيذ خطة العمل الحالية لمنع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود. كما عقدت الحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ورشة عمل لمدة يومين للجنة الفنية المشتركة للحكومة اليمنية لمناقشة الأنشطة ذات الأولوية لتسريع تنفيذ خطة العمل الوطنية لعام 2014 وخارطة الطريق لعام 2018 ذات الصلة. رحبت إحدى المنظمات الدولية بتجديد التزام الحكومة بتنفيذ خطة العمل الوطنية وخارطة الطريق، لكنها ظلت قلقة من استمرار العوائق السياسية في الجنوب في عرقلة تنفيذها. وبسبب استمرار النشاط العسكري للقوات الحكومية وقوات الحوثيين والعناصر القبلية والميليشيات الأخرى المدعومة من الخارج خلال عام 2021 فقد استمر تجنيد الأطفال كمشاركين في النزاع من قبل القوات المسلحة غير الحكومية والقوات المسلحة التابعة للحكومة. أفادت منظمة دولية أن الجماعات المسلحة استخدمت الأولاد غالباً في أدوار قتالية أو لحراسة نقاط التفتيش أو قيادة المركبات

العسكرية، وأجبرت أطفالاً آخرين على القيام بمهام الدعم، كتوصيل الإمدادات والمرافقة والخدمات اللوجستية.

أشارت إحدى المنظمات الدولية إلى الاستخدام المتزايد "للمعسكرات الصيفية" من قبل الحوثيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك لتجنيد الأطفال وتلقينهم واستخدامهم؛ حيث أدار الحوثيون 186 "معسكراً صيفياً" تم توثيقها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وحضرها أطفال تتراوح أعمارهم بين 10 و15 عاماً. وبحسب ما ورد فقد أُقيمت هذه المعسكرات في المدارس بهدف تقديم دورات ثقافية وعقائدية وسياسية ودينية، والتدريب على القتال في بعض الحالات. خلال الفترة المشمولة بالتقرير حدثت حالات من التجنيد والاستخدام غير القانوني للأطفال الجنود بمعرفة أو موافقة العائلة، وبحسب ما ورد كان الدعم المالي والمادي حوافز للانضمام إلى كل من الحوثيين والقوات المسلحة اليمنية. ووفقاً لإحدى المنظمات الدولية فقد جندت الجماعات المسلحة واستخدمت بشكل غير مشروع بين أبريل/ نيسان وديسمبر/ كانون الأول 2021 ما لا يقل عن 54 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 9 و17 عاماً، مقارنة مع 118 طفلاً على الأقل من الفترة المشمولة بالتقرير السابق، والذين تراوحت أعمارهم بين 12 و17 عاماً. ورغم الصعوبات في توثيق المعلومات بسبب استمرار التهديدات الأمنية والقيود المفروضة على الحركة المرتبطة بالجماعة، فقد ظل تجنيد الأطفال واستخدامهم مصدر قلق كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما انخفض سن تجنيد الحوثيين للأطفال واستخدامهم إلى 9 أعوام، مما يشير إلى الأثر المقلق للغاية للنزاع المستمر على الأطفال في اليمن.

وبحسب ما ورد، فقد نُسب تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم إلى الحوثيين والفصائل التابعة لهم والقوات المسلحة اليمنية الحكومية وقوات الحزام الأمني. لم يبلغ المسؤولون اليمنيون في عام 2021 عن تسريح أي أطفال مجندين. أما في الفترة المشمولة بالتقرير السابق فقد قامت الحكومة بتشغيل مركز رعاية مؤقت تموله السعودية في مأرب لمساعدة الأطفال الجنود السابقين، إلا أن المركز لم يكن يعمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير أثناء خضوعه لمراجعة شاملة. ومن المتوقع أن يستأنف تقديم الخدمات في عام 2022. في المقابل، فقد أفادت إحدى المنظمات الدولية عن حالات قامت فيها القوات المسلحة اليمنية باحتجاز الأولاد لارتباطهم المزعم بإحدى الجماعات المسلحة المعارضة في النزاع، وتراوحت أعمارهم بين 14 و17 عاماً، وبحسب ما ورد فقد تم استجواب بعضهم وتعرضوا لسوء المعاملة قبل إطلاق سراحهم. وتراوحت مدة الاعتقال من يومين إلى ستة أشهر.

نمط الإتجار

كما ورد على مدار الخمس سنوات الماضية، يستغل المتاجرون بالبشر الضحايا المحليين والأجانب في اليمن، كما يستغل المتاجرون الضحايا اليمنيين المقيمين في الخارج. أدى الصراع المستمر وانعدام سيادة القانون والتدهور الاقتصادي وتفشي الفساد والسيطرة الجزئية على الأراضي إلى تعطيل بعض أنماط الاتجار وتفاقم البعض الآخر. كان اليمن قبل النزاع نقطة عبور ووجهة للنساء والأطفال وخاصة من القرن الأفريقي، وكانوا يتعرضون للاستغلال في الاتجار بالجنس والعمل القسري. انتقل العديد من الإثيوبيين والصوماليين إلى اليمن بصورة طوعية على أمل العمل في دول الخليج، فاستغل المتاجرون بعض هؤلاء

المهاجرين في العمل القسري والاتجار بالجنس في بلدان العبور، ولكن معظم ذلك كان في اليمن حسب ما ورد.

في الفترة التي سبقت تصاعد النزاع ومغادرة الحكومة صنعاء في مارس/ آذار 2015 زُعم بأن المملكة العربية السعودية قامت بترحيل عمال يمينيين مهاجرين وأعادتهم إلى اليمن عبر معبري الطوال والبقع. وبحسب ما ورد فقد عاد معظم المرّحلين إلى منطقة تهامة الفقيرة الواقعة على الساحل الغربي لليمن، ولا يزال العديد منهم نازحين ومعرضين بشدة للاستغلال، بما في ذلك الاتجار بالبشر. في يوليو/ تموز 2021 أفادت مجموعات حقوقية أن السعودية بدأت في إنهاء أو عدم تجديد عقود المهنيين اليمنيين في البلاد، بعد تغيير في السياسة تطلب من الشركات الحد من نسبة عمالها الذين ينتمون إلى جنسيات معينة ومنها اليمن. وبسبب نظام الكفالة في المملكة العربية السعودية فقد كان على العمال الذين تم إنهاء عملهم أو لم يتمكنوا من تجديد عقودهم العثور على صاحب عمل آخر يكون بمثابة كفيل لتجنب مغادرة البلاد أو المخاطرة بالاحتجاز والترحيل إذا تبين أنهم يقيمون بصفة غير قانونية. علاوة على ذلك فإن العمال اليمنيين الذين اختاروا البقاء في المملكة العربية السعودية دون وضع قانوني زادوا من خطر تعرضهم للاستغلال والاتجار. ومع استمرار الحرب الأهلية في اليمن فإن العمال اليمنيين الذين أُجبروا على العودة لأنهم لم يتمكنوا من العثور على عمل أو لترحيلهم من قبل السلطات السعودية تعرضوا على الأرجح للمجاعة والعنف الشديد وزاد تعرضهم للاستغلال عند عودتهم. وكما في عام 2020 فقد أدت القيود المفروضة على الحركة وإغلاق الحدود بسبب الجائحة إلى انخفاض معدل وصول المهاجرين إلى اليمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، حيث وصل ما مجموعه 27693 شخصاً في عام 2021، بانخفاضٍ عن 37535 وافداً في عام 2020. وكما في السنوات السابقة فقد كان غالبية المهاجرين من إثيوبيا والصومال.

في عام 2021 أبلغت إحدى المنظمات الدولية عن وجود مجموعات كبيرة من المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في مراكز العبور التقليدية بسبب إغلاق الحدود، فضلاً عن التأثيرات على تدفقات المهاجرين الداخليين بسبب الحملات العسكرية المتصاعدة، وظل العديد من المهاجرين عالقين، ويعيشون في مستوطنات غير رسمية مكتظة، واحتجزهم المهربون والمتاجرون، ثم نُقلوا قسراً فيما بعد عبر الخطوط الأمامية للنزاع. وقدرت إحدى المنظمات الدولية أن ما يقارب من 35000 مهاجر تقطعت بهم السبل في عام 2021 في جميع أنحاء البلاد، حيث يواجهون ضعفاً شديداً أمام الاستغلال والاتجار. كما استمر ورود تقارير عن تعرض المهاجرين للاتجار بالجنس والعمل القسري والاعتداء الجسدي والجنسي والاختطاف مقابل الفدية في الفترة المشمولة بالتقرير. وبسبب انخفاض عدد المهاجرين الذين يعبرون اليمن فقد واصلت إحدى المنظمات الدولية الإبلاغ عن قيام المُتاجرين بشكل متزايد بإجبار النساء المهاجرات على سداد ديونهن بالعمل في المزارع أو نقلهن إلى المدن للعمل كعاملات منازل، مما عرضهن لعبودية الدين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير استمرت كل من الجائحة والحرب الأهلية في البلاد بالتسبب بتدفق كبير من الهجرة العكسية للمهاجرين الذين أتوا من القرن الأفريقي، وتحديداً إثيوبيا. وأبلغت إحدى المنظمات الدولية بأنها أعادت 2027 مهاجراً إثيوبياً إلى بلدهم في عام 2021. ومع ذلك فقد تم تعليق عمليات إعادة إلى إثيوبيا بسبب النزاع في البلاد، مما دفع بعض المهاجرين إلى البحث عن مسارات غير نظامية للعودة إلى بلادهم من خلال التعامل مع المهربين، مما عرضهم لخطر الاستغلال. في عام 2021 عاد ما يقرب من 11620 مهاجراً إلى القرن الأفريقي عبر قوارب التهريب. ومنذ تصاعد النزاع المسلح في مارس/ آذار 2015

أفادت منظمات حقوق الإنسان أن جميع أطراف النزاع واصلت تجنيدها غير القانوني للأطفال واستخدامهم كجنود. ومع ذلك فقد ظل توثيق مثل هذه الحالات يشكل تحدياً أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بسبب الحملات العسكرية المكثفة والتهديدات الأمنية ضد المراقبين والجماعات المعنية والقيود المستمرة على الوصول وموجات الإصابة المتزايدة بكوفيد-19. وقدرت منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الفترة المشمولة بالتقرير السابق أن المتاجرين استهدفوا الأطفال اليمنيين بشكل متزايد منذ بدء الحرب الأهلية، وتأثر الأطفال بشكل غير متناسب بالتصعيد الذي طال أمده.